وكذا ان اوكفه بما يوكف به مثله وقالا يضمن قدر
ماناده ودنه على السرج فقط وان سلك
الحمال طريقا غير ما عينه المالك حمالا بكذا فتلف
فلا ضمان عليه ان لم يتفاوتا الطريقان وان
تفاوتا ان كان لا يسلكه الناس وحملها في البحر
فتلف ضمن وان بلغ فله الاجر وان عين زرع
بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر
عليه وان امر بخياطة الثوب قميصا فخاطه
قباء خير المالك بين تضمينه قيمته وبين اخذ
القباء ودفع اجر مثله لا يزاد على المسمى
وكذا لو امر بقباء فخاطه سراويل في الاصح
وقيل يضمنه بلا خيار

باب الاجارة الفاسدة

يجب فيها اجر المثل لا يزاد على المسمى وهي
استاجر دارا كل شهر بكذا صح العقد في شهر
فقط لا ان سمى جملة الشهور وكل شهر
سكن منها عقد صح فيه وسقط حق الفسخ
وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الا اذا مر يومها

وان آجرها سنة بكذا صح وان لم يبين قسط
كل شهر وابتداء المدة ماسمى والا فوقت
العقد فان كان حين يهل يقتير بالاهلة والا
فبالايام وعند محمد الاقل بالايام والباقي
بالاهلة وابو يوسف معه في رواية ومع
الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ
اجرة الحمام والحجام لا اخذ اجرة عسب التيس
ولا على الطاعات كالاذان والحج والامامة
وتعليم القرآن والفقه والمعاصي كالغناء
والنوح والملاهي ويفتى اليوم بالجواز على
الامامة وتعليم القرآن والفقه ويجبر المستاجر
على دفع ماسمى ويحبس به وعلى دفع الخلوع
المرسومة ولا تصح اجارة المشاع الا من
الشريك وعندهما تصح مطلقا وان آجر دارا
من رجلين صح اتفاقا ويجوز استيجار الظئر
باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافا
لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه

Copyright © King Saud University